النموذج التنموي التركي: التكامل بين المفهوم الشامل للتنمية والمفهوم التنموي للعدالة الاجتماعية

أ. مزياني فيروز
أستاذة باحثة، جامعة باتنة 1

ملخص:

يتناول المقال النموذج التركي في التنمية والذي حقق التقدم والتنمية من خلال تعزيز العدالة الإجتماعية، حيث تمثل تركيا أحد أكثر النماذج التنموية أهمية في منطقة الشرق الأوسط،كما شهدت طفرة اقتصادية واجتماعية وسياسية تحت قيادة حزب العدالة والتنمية في السنوات الأخيرة، طبقت تركيا العديد من برامج الإصلاح الهيكلي تحت شروط البنك الدولي كما أن اقتصادها شهد أزمات عديدة كان أشدها الأزمة الإقتصادية عام 2000 ، هذا ما وضع حزب العدالة والتنمية منذ تسلمه الحكم سنة 2002 أمام خيارات صعبة وأخذ يطبق العديد من الإصلاحات الهيكلية في الإقتصاد إضافة للبحث عن سياسات مؤسساتية وفق تطبيق مبادئ الحكم الراشد ضمن عمل السياسة والبرامج الوطنية التي كانت مدعومة من قبل المؤسسات الدولية ،ولقد إحتل الاقتصاد التركي المرتبة السابعة عشر عالميا وأكبر سادس إقتصاد في أوروبا،كما وصل متوسط النمو الإقتصادي 5.1% بين عامي 2012 و 2013،بينما بلغ متوسط النمو الإقتصادي الحقيقي 6.1%بين عامي 2010 و 2013.

Abstract:

This article addresses the Turkish model of development that has achieved development and progress as well as social justice under the rule of the Justice and Development Party, the Turkish experience in the reinforcement of the state and society represents one of the most important models in the Middle East region. Also, Turkey has witnessed during the past few years an economic, social and political boom under the leadership of the Justice and Development Party.

Regarding the crises that hit its economy, Turkey has implemented many of the structural reforms under the World Bank's conditions, and this has put the Justice and Development Party, which came to power in 2002, in the face of a difficult challenge through the application of many of the structural changes in the economy, and push it to make great efforts in the application of good governance principles within the context of national policies and programs that were supported by international institutions, In this context the Turkish economy ranked seventeenth in the world and sixth largest in Europe, and its average economic growth has reached 5.1 percent between 2002 and 2013, in addition to that, the average real economic growth reached 6.1 percent between 2010 and 2013.

مقدمة:

ان النموذج هو عادة مثال ايجابي وهو مثال يسعى الناس إلى تقليده لما فيه من مصلحة الارتقاء بالواقع عن طريق تطبيق هذا النموذج الذي يفترض أن يكون أفضل من الواقع،ويتمثل النموذج التركي في الخبرة التركية في التحديث والتنمية الإقتصادية، وبناء الديمقراطية، ولقد تطورت سيرورة التحديث في تركيا من النموذج الذي تقوده الدولة بناءا على أفكار كمال أتاتورك إلى نموذج الحكم الديمقراطي والإسلام السياسي، حيث عملت تركيا على تحقيق التنمية الإقتصادية، و أصبح الإصلاح الإقتصادي من أهم القضايا في سياسة تركيا الداخلية والخارجية ولقد بدأت الحكومة جدول إصلاحات واسعة وطموحة منذ سنة 1999، كما شرعت حكومة حزب العدالة والتنمية في تنفيذ سياسات إنفتاح وإصلاح إقتصادي، وإداري، ومالي من خلال تغيير " الأطر الإرشادية" و"المبادئ التوجيهية" للعملية الإقتصادية ودور الدولة في الإقتصاد بهدف تحقيق العدالة الإجتماعية و العدالة الاقتصادية والمساواة وتكافؤ الفرص والحرية .

وعلى هذا الأساس فإن الإشكالية التي تعالجها هذه الدراسة تتمحور حول التساؤل التالي:**إلى أي مدى ساهم النموذج التركي للتنمية في تحقيق العدالة الإجتماعية؟**

أولا: بيانات أساسية عن تركيا

1/الأهمية الجغرافية

تبلغ مساحة تركيا 780.580 كم^2 ويقع 97% منها في قارةأسيا والباقي في أوربا يطل غرب تركيا على بحر ايجة وجنوبها على البحر المتوسط وسوريا وقبرص وشمالها على البحر الاسود.

كما يبلغ عدد سكان تركيا حوالي 72 مليون نسمة، يشكل الأتراك أكبر تشكيلة عرقية للسكان حوالي 66% يليهم الأكراد 30%، ثم الزازا 2%، ثم العرب 1%، الشركس 0.5 % والجورجيون 0.5 % وهناك أقليات أخرى: أرمن، يونان و آشوريون.

ومن هنا تتضح الأهمية الجغرافية لتركيا حيث تتوسط قارات العالم الثلاث آسيا، أوروبا، وإفريقيا وتقع في قلب المجال الجغرافي المسمى**"أوراسيا"** وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطية المتحكمة في قلب العالم الأمر الذي يؤهلها لأن تكون دولة محورية أو حاسمة في المجال الجيوسياسي، وهي دولة قارية وبحرية في نفس الوقت وتحدها ثماني دول ما يتيح لها إختيار سياسات أو تحالفات، كما تحيطها المياه من ثلاث جهات وتسيطر على ممرين مائيين(إسماعيل 2013، ص11،12).

يمثل موقع تركيا الجغرافي- السياسي أحد المفردات المؤثرة في السياسة العالمية، وهو حجر الأساس في السياسة التركية المعاصرة، فاتجاهات السياسة التركية تتأثر بالجغرافيا والموقع ، ومن هنا تنشأ مفاهيم الجوار الجغرافي و السياسي، العمق الاستراتيجي، و المجال الحيوي.(محفوظ، 2012، ص 29).

وتحتل تركيا المرتبة 17 عالميا من حيث تعداد السكان ومن الناحية الديموغرافية هي دولة فتية وبإستثناء إفتقارها إلى كميات كبيرة من النفط والغاز فإن تركيا تكاد تحتكر الموردان الأكثر أهمية في المنطقة وهما المياه والغذاء(إسماعيل،2013، ص.12.).

شكل رقم (1) خريطة تبين الموقع الجغرافي لتركيا



المصدر: https://www.google.dz/search?q=%D8%AE%D8%B1«»

2/ الأهمية السياسية

يشير الدستور التركي إلى أن النظام في تركيا جمهوري ديموقراطي "برلماني" علماني، أما المؤسسات الدستورية في البلاد فهي تتوزع على السلطة التشريعية التي تتمثل بالجمعية الوطنية "البرلمان" السلطة التنفيذية وتتمثل برئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، السلطة القضائية وتنقسم إلى ثلاث فئات: هي القضاء العدل، القضاء الإداري، والقضاء الخاص، وتدخل المحاكم العسكرية ضمن نطاق القضاء العسكري، وتمثل المحكمة الدستورية السلطة القضائية العليا(النعيمي 2011، ص.13.)

وتحاول تركيا الإنضمام لعضوية الإتحاد الأوروبي، فقد حصلت تركيا رسميا على صفة دولة مرشحة للإنضمام عام 1999،وبدأت مفاوضات العضوية عام 2004.

ولقد نجح حزب العدالة والتنمية منذ عام 2002 في جعل النظام السياسي في تركيا نموذجا يلفت الإنتباه، فعلى الصعيد الإقليمي أصبح هناك حديث عن "النموذج التركي" والذي يتمحور حول ثلاث قيم أساسيةهي: الديموقراطية والعلمانية والإسلام(إسماعيل 2013،ص.15).

3/ الأهمية الإقتصادية

قامت تركيا على أنقاض الإمبراطورية العثمانية لا صناعة ولا تجارة لها، ولكنها إستطاعت بعد سبعين عاما أن تقدم نفسها كنموذج إقتصادي وسياسي لدول المنطقة في بداية التسعينيات من القرن العشرين، وهذا بفضل إصلاحات "طورغوتأوزال"(نور الدين 1997، ص.167).

وحاليا أصبحت تركيا في المرتبة السادسة عشر في ترتيب أكبر الإقتصاديات على المستوى العالمي، والسادسة على المستوى الأوروبي، متفوقة بذلك على السويد، والنرويج ، وبلجيكا، وسويسرا وذلك من خلال عدة أسس أدت إلى النهضة الإقتصادية في تركيا هذه الأسس المتمثلة في توفير مناخ سليم للإنتاج والإستثمار، وكذلك توفير وفرة مالية للمواطن والخزينة من خلال المعادلة الإقتصادية الصحيحة للواردات والمصروفات، ولقد عمل حزب العدالة والتنمية على توفير مناخ مناسب للإستثمار من خلال دعم إنشاء المناطق الإقتصادية في مجال الزراعة والصناعة ووفرة المواد الخام واليد العاملة وإمكانيات النقل، وقوة السوق،والإهتمام بتقديم الحوافز،وإعطاء أولوية لدعم الصناعات الدفاعية الوطنية ودعم أنشطة البحث والتطوير وتشجيع الشركات التركية على الإنتاج،وتوسيع مجالات التعاون بين القطاع الصناعي والجامعات في نطاق ما يسمى بالتكنوبارك، والإعتماد على التجارة الإقليمية((Taylor 2008,p.49).

وبدأ حزب العدالة والتنمية بتطبيق 52 نظام دعم جديد لقطاع الزراعة من خلال تقديم 36.6 مليار ليرة للفترة الممتدة من 2003 إلى 2010، وتم تأمين المحاصيل الزراعية لأول مرة في تركيا للفلاحين للحماية من الكوارث الطبيعية، إضافة إلى منح القروض الزراعية بقيمة 16.1 مليار ليرة سنة 2010، كما تم دعم الوقود لفائدة المزارعين لأول مرة في تاريخ تركيا في فترة حكومة حزب العدالة والتنمية (إسماعيل 2013.ص-ص 135-137).

كما وفرت الحكومة العديد من الإنجازات في مجال المياه وبناء السدود أضعاف ما كانت عليه قبل عام 2002، مثل تشييد سد ""أرمنك"" الذي يعد أعلى سد في تركيا، و يرى داوود أوغلو أنه يتوجب على تركيا أن تأخذ بعين الإعتبار مسألة نقل المياه والمنتوجات الزراعية ومواد الطاقة كقضية أساسية في تخطيطها الاستراتيجي في المراحل القادمة وذلك من أجل تحقيق التأثير على الموارد الجيواقتصادية و الإنسجام مع جيوسياسية المنطقة المتغيرة (أوغلو 2010،ص.48.).

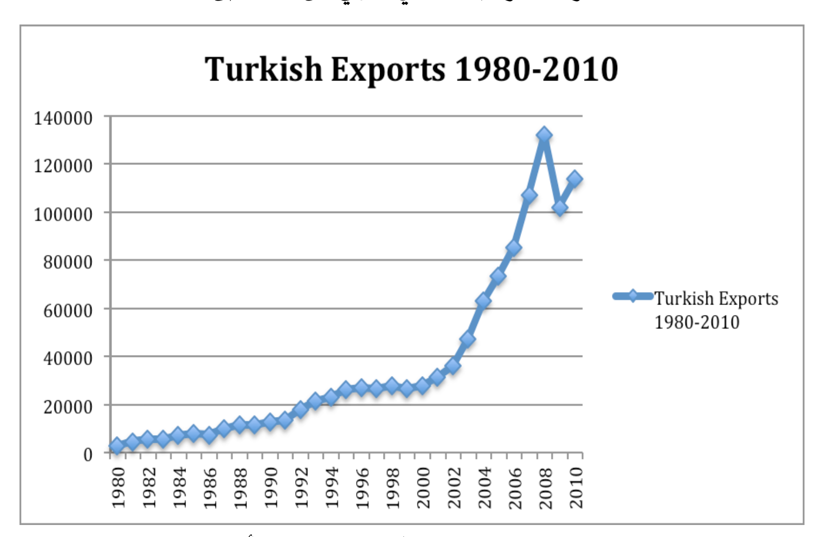
مر الإقتصاد التركي بعملية تحول كبيرة طيلة الفترة الواقعة مابين الأزمة الإقتصادية الداخلية سنة 2001 والأزمة الإقتصادية العالمية 2008 ولقد إنعكس هذا التحول على النحو التالي(إسماعيل 2013،ص.21.).

- قفز الناتج القومي الإجمالي بين عامي 2002-2008 من 300مليار دولار إلى 750 مليار دولار، بمعدلنمو بلغ 6.8%.

- قفز معدل الدخل الفردي للمواطن في نفس السنة من حوالي 3300 إلى حوالي 10.000 دولار.
- وقد سجل الإقتصادالتركي في الفصل الأول من سنة 2011 نمو قدر ب 11 %

ويتوقع أن تشكل تركيا وضعا إقتصاديا مهما على المستوى العالمي إذا ما أخذنا بعين الإعتبار التغيرات بعيدة المدى التي يتوقع أن تطرأ على الخريطة الإقتصادية العالمية والدور التركي المتنامي والرائد على المستوى الدولي، حيث أثبتت المنتجات التركية قدرتها على أن تنافس دولا مثل: وروسيا ومصر، وإيران من خلال موقعها الجغرافي الذي يتوسط القارات الثلاث أوروبا وآسيا وإفريقيا.

الشكل (2) مخطط لتطور النمو الإقتصادي التركي من 1980 إلى 2010.



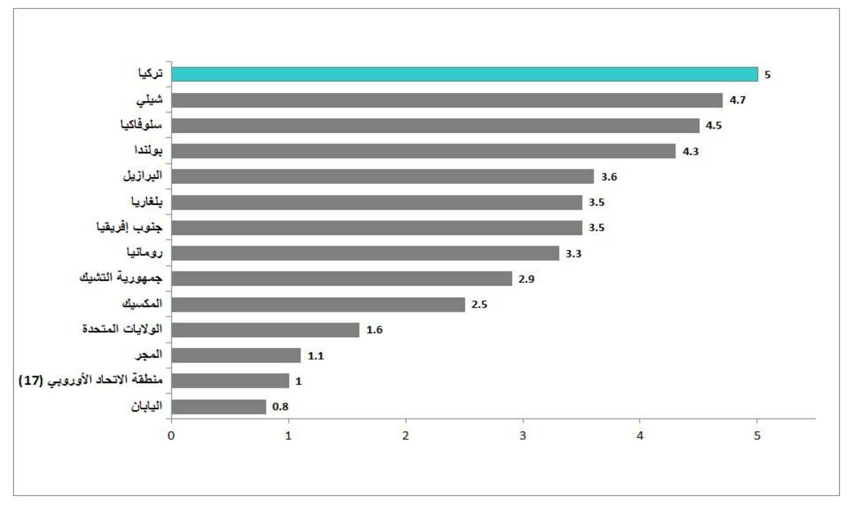
المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومكتب الإحصاء الأوروبي ومصادر قومية

يمثل المخطط تطور النمو الإقتصادي التركي من 1980 إلى 2010، حيث يلاحظ تطور النمو الإقتصادي لتركيا في هذه الفترة، خاصة سنة 2007، بينما تراجع عام 2008 و2010.

ولقد اثبت الإقتصاد التركي أداءا ممتازا بفضل معدل نموه المطرد خلال الثماني سنوات الأخيرة وذلك بفضل إستراتيجيةالإقتصاد الكلي السليمة، مع السياسات المالية والإصلاحات الهيكلية الكبرى التي تم تطبيقها منذ 2002 ، وتحولت تركيا إلى واحدة من كبرى الدول المستقبلة للإستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقتها، كما تتوقع منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية أن يصبح الإقتصاد التركي الأسرع

نموا بين باقي الدول الأعضاء في المنظمة خلال الفترة الممتدة من 2012-2017 بمتوسط معدل نمو يبلغ 5.2% (منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية 2014.)

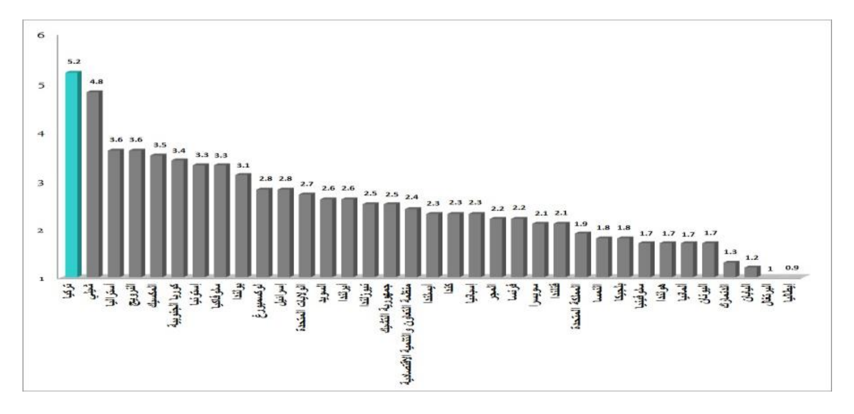
الشكل (3) متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي السنوي (%) 2002-2012



المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومكتب الإحصاء الأوروبي ومصادر قومية

يمثل الشكل رقم (3) متوسط نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي السنوي من 2002 إلى 2012وذلك بمقارنة بين أربعة عشر بلدا من بينهم الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا التي تحتل المرتبة الأولي متفوقة على باقي الدول بنسبة 5 %.

الشكل رقم (4): التوقعات بشأن المتوسط السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%) في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2012-2017.



المصدر: التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية رقم: 91، يونيو/حزيران 2012

ويمثل الشكل الرابع التوقعات بشأن المتوسط السنوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2012-2017،حيث يتوقع زيادة نمو الناتج المحلي التركي بنسبة 5.2%.

كما شهد الإقتصاد التركي في عهد حزب العدالة والتنمية نموا ثابتا بمعدل 7%وبإرتفاع الناتج القومي من 300مليار إلى 750 مليار، وإرتفع دخل الفرد من ثلاثة آلاف دولار إلى عشرة ألاف دولار وإرتفع حجم الصادرات من 33 مليار إلى 130 في عهد حزب العدالة والتنمية، ولقد إنخفضت نسبة التضخم من 70 %إلى10% (سعد 2014)

قدمت تركيا ضمن أعمال قمة مجموعة العشرين في سنة 2012 خمسة مليارات دولار لدعم صندوق النقد الدولي بهدف حل أزمة اليورو، ولقد أثبت تركيا بهذا تحولها إلى لاعب يساهم في حل المشاكل العالمية، فإلى عهد قريب كانت تركيا تحصل على القروض من الغرب وأصبحت اليوم دولة تمنح القروض لأوروبا وصندوق النقد الدولي(رمضان 2014)

كما أن تركيا عضو في عدة منظمات إقتصادية منها: منظمة التجارة العالمية (WTO)، منظمة التعاون الاقتصادي(ECO) ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(UNCTAD) ، ومنظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود ومنظمة الجمارك العالمية (WCO) ، وغرفة التجارة الدولية(ICC) والدول النامية الثمانية (D-8) بالإضافة إلى عدة منظمات أخرى (رمضان 2014.)

ومن هنا يمكن القول أن تركيا إحدى أكثر الإقتصاديات حيوية وتركيا لها إمكانيةلتصبح مساهم فعال في النمو الإقتصادي العالمي، ويعد تموضع تركيا الجغرافي الإستراتيجي داعما لنجاحها الإقتصادي إضافة للإصلاحات الإقتصادية والسياسات المالية والنقدية الحكيمة لتركيا،مع توفر عامل الإستقرار السياسي(Babakr 2014).

4/الأهمية العسكرية

يتمثل المحور الأساسي الذي تستند إليه عقيدة الجيش التركي في مبدأ أتاتورك "سلام في الداخل سلام في العالم" ، ولهذا وبإستثناء تدخله في قبرص لإنهاء الإنقلاب المدعوم يونانيا في 1974 لم يخض الجيش التركي أية حرب عدوانية ضد أي من جيرانه في الدائرة الصغرى أو الكبرى لمحيطه.

تمثل القدرة العسكرية إحدى المؤشرات الأساسية للقوة الكامنة للدولة في زمن السلم ، وأهم مظهر لقوة الدولة في زمن الحرب، كما تؤثر المقاييس الأمنية على كيفية إستخدام مواردها الإقتصادية، وتحديد إتجاه سير علاقاتها الدبلوماسية والسياسية (أوغلو 2010، 48.)

و تعد القوات المسلحة التركية ثاني أكبر جيش في حلف شمالي الأطلسي، وهي سادس أكبر جيش عالميا وأغلب أنظمة التسلح التي تستخدمها القوات المسلحة التركية أمريكية المصدر، ولكن في السنوات الأخيرة عملت تركيا على الإعتماد على أنظمة تسلح من دول أخرى مثل ألمانيا، إنجلترا، فرنسا

روسيا وإسرائيل وبالموازاة مع دلك تقوم تركيا بإنشاء صناعتها الدفاعية الخاصة، كما يعمل الجيش التركي على وضع إستراتيجيات دفاعية تتضمن أن تتحول تركيا إلى دولة منتجة لإستراتيجيات ومبادرات تؤمن الأمن والإستقرارفي المنطقة وتحد من تأثير الإستراتيجيات الموجهة نحوها وأن تتحول إلى عنصر قوة وتوازن في المنطقة (صحيفة المدينة، العدد 18606، 2014.)

القوات النظامية الحالية للجيش التركي حوالي 660 ألف جندي، وهناك 429 ألف جندي من جنود الإحتياط، ويضم سلاح البحرية التركية نحو حوالي 265 آلية بحرية و 16 غواصة، وتمتلك القوات المسلحة التركية نحو 4246 دبابة ويبلغ إجمالي كاسحات الألغام نحو 21 كاسحة (صحيفة المدينة، العدد 18606، 2014.)

تمتلك تركيا طائرات حربية من طراز F-16 وأخرى من طراز فانتوم، بينما يبلغ عدد المروحيات التي يمتلكها الجيش التركي 874 مروحية.

كما أصبحت تركيا ثالث دولة في العالم تنتج طائرات بدون طيار بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وفي فترة حكم حزب العدالة والتنمية فقط قامت تركيا بتحديث الأسلحة والمعدات العسكرية بمبلغ 24 مليار دولار، وتم تحديث 90% منها داخل تركيا(جول 2013، ص.132.)

5/ الخصوصية الجيواستراتيجية

تعتبر تركيا دولة ذات طموح إقليمي وتعرف دول الطموح الإقليمي بأنها دول لا تؤهلها قدراتها مثل الموقع والحجم والموارد على اللعب على مستوى عالمي ولكنها تمتلك الطموح والقدرات الإقليمية(سلطان 2013 116 ص.116.)

ترتبط سياسات تركيا بموقعها في الخارطة العالمية، ومن ذلك تنشأ مفاهيم الجوار الجغرافي والعمق الإستراتيجي، والمجال الحيوي، ويكتسب ذلك أهمية أكبر إذا أخذ بالحسبان الأهمية التاريخية والثقافية والدينامية السياسية، يقول أحمد داوود أوغلو: **"تقع تركيا في موقع مركزي من مناطق العبور ولساحات صراع النفوذ للقوى البرية والبحرية وتتقاطع في تركيا النقاط التي تربط الكتلة البرية الأورو- آسيوية المركزية مع البحار الساخنة وإفريقيا."**(محفوظ 2012ص،ص.32.31)

إن المدارك التركية حول الجغرافيا تزيد كثيرا في طبيعة التفاعلات وتلمس مصادر التهديد والفرص الواقعية أو المفترضة، وهو ما يدعى "الشيفرة الجغرافية"(محفوظ 2012ص33)

فيما يتعلق بالعمق الجغرافي يعتبر أوغلو تركيا دولة مركزية "Central" نظرا لموقعها الجغرافي الفريد، ولا يجوز النظر إليها كدولة جسر " Bridge"أو كدولة طرفية "Perepherique" أو كدولة عادية(المديني .2014.).

تركيا أيضا ساحة جذب مركزية وتعتبر من حيث العنصر البشري وساحة التأثير الجغرافي دولة شرق أوسطية، وبلقانية، وقوقازية، وتنتمي إلى آسيا الوسطى، والبحر الأبيض المتوسط، والخليج والبحر الأسود، كل ذلك في آن واحد(محفوظ 2102،ص.34).

تعتبر تركيا كلاعب جيواستراتيجي ومحور جيوبوليتيكي مهم وتتشكل المحاور الجيوبوليتيكية من الدول التي لا تستمد أهميتها من قوتها ودوافعها إنما من موقعها الحساس، وغالبا ما يتحدد كون دولة ما محورا جيوبوليتيكيا بجغرافيتها التي تمنحها في بعض الأحيان دورا خاصا إما في تحديد النفاذ إلى مناطق مهمة أو في حجب الموارد عن لاعب مهم(بريجينسكي 1999،ص59.).

تمتلك تركيا جميع عناصر القوة الوطنية التي تؤهلها للعب دور إقليمي مؤثر في المنطقة حيث تمتلك مساحة واسعة، معظمها أراضي صالحة للزراعة، ويبلغ مساحة المسطح المائي 9820كم^2 مع تعدد المناخات واستمرار هطول الأمطار، إضافة إلى القوى البشرية الهائلة، والقوات المسلحة المحترفة ويصل معدل الإنفاق العسكري 8.500 مليون دولار سنويا(المعايطة.2014).

فالموقع الفريد وإقتصاد السوق وحجم القوات في حلف ضمال الأطلسي يجعل تركيا لاعبا جيو استراتيجيا في الشؤون العالمية، فتركيا تسيطر على المضايق وتلعب دور مهم كجسر طاقة بين المصادر الطبيعية الغنية وآيسيا الوسطى والعالم الغربي(Nazihiçakar 2014)

تكتسب تركيا أهمية جيواستراتيجية وجيواقتصادية فيما يتعلق بجيوبوليتيك الطاقة بحكم موقعها الجغرافي مع تنامي إحتمالات تحولها إلى جسر لنقل الغاز الطبيعي من بلدان الشرق الأوسط إلى الإتحاد الأوروبي حيث تساهم تركيا في كسر الإحتكار الروسي لآسيا الوسطى وجنوب القوقاز من خلال مشروع الممر الجنوبي (Southern Corridor)، كما دشنت تركيا خط غاز جنوب القوقاز(باكو- تبليسي- أرضرم) سنة 2006.(بدوي 2014،ص.03)

يمكن القول أنه بعد أحداث 2001/09/11 والحرب على الإرهاب بدأت تركيا تتقدم جوهريا وتدريجيا لإعادة تقييم إمكانياتها الجيوبوليتيكية وذلك من خلال الدبلوماسية الإقليمية النشطة لتوسيع نفوذها من خلال الموقع الجيوبوليتيكي الحيوي وديناميكية الطاقة الإقتصادية، وتجسد هذا التغيير من خلال موقف تركيا من الحرب على العراق والوساطة في النزاع العربي الإسرائيلي، وتحسين العلاقات التركية السورية، كل هذه الحقائق أعطت لتركيا الثقة في التصرف أكثر في رقعة الشطرنج الإقليمية(DimitrisRapidis 2010 p.01.)

تعتبر تركيا دولة قوية في إقليمها وفي العالم؛ فهي كمركز جاذبية يمكن أن تصبح قوة دافعة للسلام والإستقرار والإزدهار، فهي بخصائصها يمكن أن تكون جزيرة للسلام والإستقرار إضافة إلى نظامها الديموقراطي العلماني المستند إلى سيادة القانون وإحترام حقوق الإنسان، وديناميكية إقتصادية وطاقة إنتاجية وقوة تنافسية لصناعتها، وتعتبر تركيا بهذا الشكل دولة نموذجية في المنطقة (نموذج للتعاون) وما زاد من أهميتها هو جغرافيتها السياسية والجيواستراتيجية، والإيكواستراتيجية، و

تعتمد تركيا في مجابهة المشاكل المختلفة في المنطقة على النشاط السياسي وإمكانيات التعاون الإقتصادي لهذا توجه جهودها نحو المساهمة في السلام والأمن إقليميا وعالميا(ملكاوي 2010، ص18).

كما تشكل تركيا القاعدة الأمامية لحلف شمال الأطلسي في منطقة الشرق الأوسط وأفضل مثال على ذلك وضع صواريخ باتريوت على الحدود بين تركيا وسوريا، إضافة الى ان العمق الجغرافي لتركيا يتيح إمكانية إنشاء قواعد عسكرية ونشر القوات وتدريبها(عبد المطلب 2013،ص.193).

وبذلك تكون تركيا استوفت كل مقومات القوة عبر انسجام صعودها الإقليمي مع تاريخها وقدراتها عبر إحاطتها بالعناصر الجيوسياسية، وعبر نموذجها الإجتماعي ، والإقتصادي، إلى جانب قوتها العسكرية.

ثانيا: الأزمة الإقتصادية التركية ومعالجتها

1/ الأزمة الإقتصادية في تركيا:

عاشت تركيا أزمة إقتصادية سنة 2001 أدت إلى إنخفاض إقتصادها بنسبة5.7 % و هذا ما خلف آثارا سلبية على الإقتصاد التركي، وتركه تحت وطأة الدين المحلي و الأجنبي.(رؤية تركية)

فلقد إنتهت سلسلة الإصلاحات التي قامت بها تركيا في إتجاه إقتصاد السوق سنة 1999 إلى أزمة عميقة سنة 2001 بسبب إفلاس 22 بنكا، ومن مظاهر هذه الأزمة:(عبد المطلب 2013،ص.193).

- أصبح معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي لعام 2001 سالبا بمقدار (-9.5%) بعد أن حققت معدل نمو في عام 2000 بمقدار 6.3%.
- أصبح معدل النمو (-6.5%)
- عانت تركيا من إرتفاع معدلات البطالة (60%) وتراجع الدخل القومي ومتوسط الدخل القومي.
- إرتفاع سعر الفائدة
- إنخفضت قيمة العملة المحلية مقابل الدولار حيث فقدت أكثر من (40%) من قيمتها وهو ما جعل (50%) من الشعب التركي تحت خط الفقر.
- إرتفعت المديونية المحلية والخارجية وفوائدها مما أدى إلى إنتشار الفساد والنهب العام وتهريب الأموال إلى الخارج وعدم إستطاعة القطاعات الإقتصادية في الدولة تحمل هذه المتغيرات .

و نتج عن هذه الأزمة إختلال الأوضاع المالية للبنوك، وارتفاع معدلات العجز ،وارتفاع حجم المديونية الخارجية،انخفاض إحتياطي الدولة من العملات الأجنبية، و نظرا لعجز القطاعات الإقتصادية في الدولة عن مواجهة هذه الأزمة فقد تم إغلاق مئات الشركات التجارية، وتقلص حجم الإستثمار إلى النصف، و ارتفع حجم البطالة .(خولي، 2011)

2/الإقتصاد التركي وسياسات الإنفتاح الإقتصادي الخارجي

إعتمدت تركيا على " التنمية القائمة على التصنيع " إعتبارا من 1963 إلى غاية 1980عبر تطبيق سياسة بدائل التصدير مما أدى لتحقيق التطور في أسس ومبادئ إقتصاد السوق، ويعتبر برنامج الإستقرار الإقتصادي الذي بدأته تركيا في 1980 بمثابة ميلاد في تطور الصناعة التركية، وقد حرصت الحكومة التركية منذ منتصف الثمانينيات على ما يلي: (عبد المطلب 2013،ص.193).

1/ توسيع إستثمار البيئة التحتية في قطاع الصناعة وتغطية الإحتياجات التمويلية بشروط أفضل من خلال تفعيل أساليب " الإنشاء-التشغيل-التسليم" و "الإنشاء-التشغيل" و "تدوير حق التشغيل" فيما يطلق عليه عالميا بعائلة B.O.T.

2/ توفير الظروف الأولية لتوظيف الودائع الصغيرة بالصناعة أولا تم تشكيل هيئة سوق رأس المال عام 1981، إضافة لتحديث الخدمات المصرفية وتحسين خدمات المواصلات والإتصالات.

3/ إصدار تشريع قانون سنة 1994 بشأن حماية المنافسة .

4/المشاركة في المناطق الحرة والمعارض الدولية أدى لزيادة قدرة وحجم الصناعة التركية ودمجها في الأسواق العالمية.

وبلغ حجم الاستثمارات الأجنبيّة (FDI) خلال 78 عاماً في تركيا، 15 مليار دولار،بينما تجاوز هذا الرّقم خلال 11 سنة الماضية فقط 150 مليار دولار، بإضافة إلى ذلك فإن عدد الشّركات الأجنبية التي تمّ إنشاؤها في تركيا خلال 78 عام،وصل إلى 5 آلاف شركة،بينما وصل هذا الرّقم خلال 11 سنة الأخيرة إلى 40 ألف شركة أجنبيّة.(تركيا بوست،2014) ولقد كان الإهتمام التركي منصبا على النمو والدخل القومي والتوظيف، أسواق رأس المال، الخصخصة ، فلقد حقق الإقتصاد التركي في الناتج الإجمالي معدلات نمو فاقت المعدلات العالية حيث كان المتوسط السنوي 5.3% خلال فترة 1990-1980، وبعد أن تقلص الإقتصاد التركي بنسبة 3.1%خلال 1999-2000 بسبب الأزمات أبدى تطورا كبيرا عام 2002، ولقد زاد إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 بنسبة 12.7% ولقد جاءت مساهمة القطاعات الإقتصادية داخل الناتج المحلي الإجمالي عام 2008 كما يلي:(عبد المطلب 2013،ص194).

- القطاع الزراعي 9.2%
- القطاع الصناعي 26.9%
- قطاع الخدمات 63.9%

كما بلغ دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي في عام 2008 مايعادل 1.436 دولار، في حين بلغ عدد العاملين 21 مليون و 194 الف فرد.

أما ما يتعلق بأسواق رأس المال فقد دخل قانونها حيز التنفيذ عام 1981 كما، تم إستحداث مجلس الأسواق المالية و في ديسمبر 1985 تم تدشين بورصة إسطنبول للأوراق المالية، كما أدى النمو السريع لصناديق الإستثمار إلى دخول الأجانب إلى الأسواق المالية التركية وتطوير بورصة إسطنبول

للأوراق المالية والتي تتضمن حاليا ثلاث أسواق نشطة تتمثل في سوق الأسهم والسندات، سوق الصكوك والكمبيالات، سوق النقود الأجنبية، وتعد تركيا اليوم من أهم الدول التي تمتلك نظاما ليبراليا للعملات الأجنبية. :(عبد المطلب 2013،ص195).

اما الخصخصة فقد بدأت في تركيا عام 1985 ولقد إنسحبت الدولة من قطاعات الغابات والعلف والإسمنت وإلى حد كبير القطاعات السياحية والنقل البحري وتربية الحيوانات والبترول وإلى غاية اليوم تم إجراء عمليات بيع /تدوير الأسهم والمخصصات في 199 مؤسسة، وتم عرض قسم من أسهم منشآت هامة مثل: نتاش و تلتا ش وأوساش وبترول أوفيس للشعب. (عبد المطلب 2013،ص197).

إنتهجت تركيا سياسات التثبيت الإقتصادي والتكيف الهيكلي وذلك بهدف تخفيض سيطرة الدولة على الأنشطة الإنتاجية وزيادة التوجه نحو قوى السوق مع إنتهاج إستراتيجية تشجيع الصادرات والإستثمارات الأجنبية.(محمد 2005، ص.77).

3/ العلاقات الإقتصادية الخارجية وميزان المدفوعات:

تمتلك تركيا اليوم إقتصادا متكاملا مع الإقتصاد العالمي وتربطها علاقات متطورة مع مختلف الدول في العديد من العالم ومن بين أهم العوامل المؤثرة في هذا التطور مايلي مناطق.(محمد 2005، ص،ص 189.190.).

- قرارات 24 جانفي 1980 الذي أدى إلى الإنتقال من نموذج الإحلال محل الواردات إلى إستراتيجية التنمية القائمة على التصدير أي إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير.
- إبرام إتفاقية الإتحاد الجمركي مع الإتحاد الأوروبي عام 1996.
- تسارع عولمة الإقتصاد في التسعينيات من القرن العشرين.
- الهيكل القطاعي للتجارة الخارجية

فلقد ظهر تغير بارز في تكوين هيكل الصادرات التركية من خلال تناقص نسبة المنتجات الزراعية مقابل زيادة نسبة المنتجات الصناعية ويتضح في التوليفة الصناعية للسنوات الأخيرة أن أكبر إسهام للصادرات على الترتيب من قطاعات وسائط النقل البرية وقطع غيارها والحديد والصلب والملابس ومنتجات النسيج والأجهزة الميكانيكية وعند النظر إلى هيكل الواردات التركي يلاحظ إرتفاع نسبة توريد الإستثمارات والمواد الخام نتيجة لجهود التنمية الإقتصادية والتصنيع.

ولا تزال دول الإتحاد الأوروبي تمثل مركز هام وثابت في تجارة تركيا الخارجية ، حيث أن واردات تركيا من دول الإتحاد الأوروبي بلغت 74.8 مليار دولار عام 2008، وبلغت نسبتها 37% ، أما الصادرات التركية لدول الإتحاد الأوروبي كانت 63.3دولار وبلغت نسبتها 48% من إجمالي الصادرات، كما تعتبر كل من

روسيا وإيطاليا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وإسبانيا من بين أهم الشركاء التجاريين لتركيا.(عبد المطلب 2012. ص 201).

4/ المناطق الحرة والإستثمارات الدولية المباشرة

تركيا هي الدولة الأكثر جذبا لإهتمام الإستثمارات الدولية المباشرة وفي إطار عمل البرنامج الإصلاحي لتحسين المناخ الإستثماري منذ 2001 يتم العمل في نطاق التعاون بين القطاعين العام والخاص لإنجاز الأعمال الخاصة بتحسين المناخ الإستثماري، ولقد تم تبني موقف المساواة بين الشركات الأجنبية والمحلية من خلال إتخاذ الإجراءات التالية:.(عبد المطلب 2012. ص 205).

- ❖ إعادة تنظيم مرحلة تسجيل الشركات
- ❖ إدخال الشركات ذات الرأسمال الأجنبي ضمن تعريف المحلية في عطاءات القطاع العام
- ❖ تسهيل إستخدام العاملين الأجانب وكذلك إمتلاك الأشخاص الطبيعيين والإعتباريين الأجانب للأموال الغير منقولة
- ❖ يمكن للمستثمرين الإستفادة من برنامج تشجيع الإستثمار العام والحوافز من أجل المناطق ذات الدخل المتدني، والحوافز الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والحوافز الممنوحة للمناطق الحرة ومناطق تطوير التكنولوجيا.

كما تعتبر تركيا من الدول السباقة في تشجيع الإستثمارات المباشرة حيث طبقت نظاما للحوافز بهدف تشجيع الإستثمار في مناطق وقطاعات معينة، ويمثل القانون رقم 6224 الصادر عام 1995 الإطار القانوني المنظم للإستثمار الأجنبي في تركيا والذي منح قدرا كبيرا من الحرية للمستثمر الأجنبي وتضمن عدة ضمانات أهمها: (محمد 2005،ص.86)

- عدم وجود أية قيود على ملكية الأجانب لأسهم الشركات
- توحيد المعاملة الإستثمارية فالحقوق والإلتزامات واحدة بالنسبة للمستثمر الأجنبي والمحلي
- إطلاق الحرية في تشغيل العمالة الأجنبية
- السماح للمستثمر الأجنبي بالإستثمار في كافة المناطق والقطاعات
- عدم إلزام المستثمر الأجنبي بتحويل العملة الأجنبية إلى العملة المحلية

كما إشتمل القانون على مجموعة متنوعة من حوافز الإستثمار التي تختلف طبقا للمناطق التنموية المختلفة وطبقا للقطاعات المختلفة، وتنقسم تركيا إلى ثلاث مناطق مختلفة حسب مستوى التنمية وهذه المناطق هي: (محمد 2005،ص،ص.88.87)

1. المناطق المتقدمة والحوافز المقدمة إليها محدودة وتقتصر على المناطق الصناعية
2. المناطق ذات الأولوية في برامج التنمية وتشمل المدن الواقعة في شرق وجنوب شرق تركيا
3. المناطق العادية وتشمل كافة المناطق بعد إسبعاد المناطق المتقدمة والمناطق ذات الأولوية في برامج التنمية

أما بالنسبة للقطاعات فهي القطاعات ذات الأهمية الخاصة وتشمل: الخدمات، بناء السفن، البنية الأساسية، أنشطة البحوث والتطوير وحماية البيئة، الصناعات الإلكترونية، القطاعات المولدة للتكنولوجيا. (محمد 2005،ص،ص.88)

وتوجد 20منطقة حرة في تركيا تمارس نشاطاتها في إطار قانون المناطق الحرة رقم 3218 وهذا بغية تشجيع الإستثمار من أجل التصدير وزيادة الإنتاج وتسريع دخول الإستثمارات الأجنبية المباشرة والتكنولوجيا وتوجيه المنشآت نحو التصدير، وقد بلغ حجم التبادل التجاري للمناطق الحرة 24.6 مليار دولار عام 2008، وخلقت فرص عمل جديدة للعاملين وقد بلغ عدد المستخدمين في هذه المناطق 50.641 شخصا، وكان عدد الشركات العاملة فيها 3.619 منها 638 شركة أجنبية. .(عبد المطلب 2012. ص،ص.207.206)

وكانمنأهمالملفاتالتياهتمبهاحزبالعدالةوالتنميةفيمايختصالنهوضبالاقتصاد التركي،من خلال السعي إلى زيادة رفاهية وسعادة المواطنين، وتبنى الحزب الاهتمام بالعنصر البشري باعتباره مصدرا وهدفا للنمو الاقتصادي، كما اعتمد على إستراتيجية اقتصاد السوق بكل آلياته. .(تركيا بوست،2014).

كما يعتبر قطاع المقاولات من أهم القطاعات المحركة لإقتصاد البلاد سواء من حيث فرص التوظيف التي يوفرها أو ضخامة القيمة الإضافية التي ينتجها، وقد بدأت خدمات المقاولات التركية بالإنفتاح على الخارج في بداية السبعينات من القرن العشرين، فقد قام المقاولون الأتراك خلال الفترة الممتدة من 1972 إلى 2008 بتنفيذ خمسة آلاف مشروع في 70 دولة مختلفة بقيمة 130 مليار دولار، وتتمثل الدول الستة الأولى التي تم تنفيذ المشاريع المذكورة فيها في: ليبيا(19.27 %) روسيا (18.46%) ، السعودية(8.6%)، كازاخستان (6.76%)، قطر (4.42%)، تركمانستان (4.24%).(عبد المطلب 2012. ص،ص.208).

5/ الصناعة التركية المنفتحة على العالم

يعد كل من إبرام إتفاقية الإتحاد الجمركي مع الإتحاد الأوروبي و إعادة هيكلة البنية من جديد عقب أزمة 2001 خطوات هامة تجاه إنفتاح الصناعة التركية على التنافس الدولي وتوجد في تركيا قاعدة واسعة للصناعات التحويلية المعتمدة على التصدير ولها إرتباطات عالمية قوية، إضافة إلى

التركيز على تطوير مردود المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ويتم الإستمرار في إقامة المناطق الصناعية المنظمة ومجمعات الصناعة الصغيرة ،ولقد تم إقامة 15 منطقة صناعية منظمة و 13 مجمعا للصناعات الصغيرة خلال عام 2007، كما تضمن برنامج 2008 إقامة 99 منطقة صناعية منظمة و54 مجمعا للصناعات الصغيرة، وبعد قرار القمة الأوروبية في 17 ديسمبر 2004 بشأن بدء مفاوضات إنضمام تركيا للإتحاد الأوروبي أسرعت تركيا من وتيرة أعمال توافق الأنظمة الفنية للقطاع الصناعي ،وصياغة النصوص المتعلقة بحقوق الإمتياز والعلامات المسجلة والتصميم الصناعي والعلامة الفارقة والعلامات الجغرافية، ولقد إرتفع عدد الإتفاقيات المبرمة في هذه المجالات إلى عشر إتفاقيات، وتم إنشاء "مؤسسة الإعتماد التركية".(عبد المطلب 2012. ص.208).

تعتبر تركيا واحدة من بين الاقتصاديات الأكثر ديناميكية في العالم و هي واحدة من بين الإحدى عشر دولة التي تعرق بإسم (أسواق النمو) تركيا لديها القدرة على النمو وتصبح مساهما فعالا في النمو الاقتصادي العالمي. كونها سوقا يعنيأنالبلاد لديها عدد كبير من السكان مع خصائص الصناعات التحويلية والخدمات. و بالإضافة إلى ذلك، الانفتاح على الاستثمار الأجنبي والتجارة معا لبلدان الأخرى، وتحضى التنمية الاقتصادية في تركيا باهتمام كبير على الساحة الإقليمية و العالمية. ونظر النجاحها المذهل، فالتجربة الاقتصادية في تركيا فريدة من نوعها في المنطقة و تعتبر كنموذج لبلدان المنطقة.(Babakr، 2013.)

ثالثا: عوامل نجاح النموذج التنموي التركي:

1/الاستقرار السياسي:

إنّ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة أعطاه الفرصة لتنفيذ مشاريعه التنموية، كما قامت تركيا بإجراء مجموعة من الإصلاحات برئاسة رجب طيب أردوغان في 30 سبتمبر 2013، فيما يخص تعزيز المسار الديموقراطي و فيما يتعلق بالحقوق العامة والخاصة المرتبطة بالأقليات والحريات الشخصية والدينية والنظام الإنتخابي، وأجرت حكومة حزب العدالة والتنمية مجموعة من الإصلاحات الدّيمقراطية التي من شأنها التسريع في عمليّة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، فقد أطلقت الحرّيات الفردية وأجرت عدّة إصلاحات في المجال القضائي وعملت على احترام حقوق الإنسانوذلك من خلال الخطوات التالية:(عبد المطلب 2012. ص.211).

-السماح بالتعليم بلغات ولهجات غير تركية في المدارس الخاصة.

- إلغاء العهد الذي يردده طلاب المدارس الابتدائية .

- إلغاء حظر الحجاب في مؤسسات القطاع العام، باستثناء بعض القطاعات.

- تشديد عقوبة جريمة التميز والكراهية ورفعها من سنة سجن واحدة إلى ثلاث سنوات.

- رفع عقوبة من يتدخلون بحياة الآخرين فيما يتعلق بالمعتقدات والقناعات عن طريق الجبر أو التهديد، من سنة واحدة إلىثلاث سنوات.

- السماح باستعادة القرى أسماءها القديمة التي كانت تطلق عليها بغير اللغة التركية قبل انقلاب عام1980.

- إعادة أراضي دير "مور غابربيل" السرياني إلى أوقاف الدير.

- تأسيس معهد اللغة والثقافة للغجر.

2/ إكتساب الثّقة بالنفس: مع قدوم العدالة والتنمية إلى السلطة، ازدادت ثقة الشّعب التركي بقدراته وأصبح يؤمن بقدرته على الإنجاز.

3/ الإصلاحات الاقتصاديّة: عملت حكومة العدالة والتنمية على تسديد الدّيون العامّة والخارجيّة للدّولة التركية عن طريق اتّباع أنظمة مالية ناجحة تحت إشراف المؤسسات المالية الدولية

4/إعادة هيكليّة النّظام المالي في البلاد: من خلال التّطور الذي طرأ على البنوك العاملة في تركيا فلم يعلن أيّ بنكٍ إفلاسه خلال فترة حكم العدالة والتنمية

5/ **انخفاض نسبة التضخّم في الاسواق:** فمنذ أعوام طويلة كان التّضخّم يزيد على 10%، إلّا أنّ هذه النسبة تراجعت إلى أقل من 10% خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية وخاصّة خلال العشر سنوات الأخيرة.

التجربة التنموية التركية مستمرة حيث بدأت الإصلاحات أولا بالإقتصاد ثم البيئة والتعليم والصحة والطاقة والحكم المحلي ومساهمة تركيا في حل المشاكل العالمية وتطبيق تركيا للنمو الأخضر كآلية للنمو المستمر عبر سياسات متكاملة مع الإقتصاد والمجتمع والبيئة، كما نجحت تركيا في إنجاز هيكل إقتصادي تنافسي مستند على تحسين مستويات معيشة المجتمع وتحقيق تكافؤ الفرص.Ministry of Development. 2012P.2)

إن الميزة الأساسية للاقتصاد التركي هي تنوع الأنشطة الاقتصادية ومهارة ورخص اليد العاملة وتوفرها على عكس اقتصاديات بعض الدول العربية التي تعتمد بشكل أساسي على قطاعي النفط والغاز حيث يتوزع النشاط الاقتصادي التركي على عدة قطاعات إنتاجية وخدماتية منها: الزراعة والصناعة والخدمات.(عسلي، و محمد، ص.13)

الرؤية الإقتصادية التي إعتمدتها تركيا مبنية على تفعيل كافة العلاقات الإقتصادية داخل الدولة من خلال تفعيل كافة الإمكانيات على أحسن قدرة، وأحسن إنتاج وأوسع سوق، وأكبر ربح معنوي ونجاح مالي.

رابعا:العدالة الإجتماعية في تركيا

العدالة الإجتماعية تعبر عن الفرص المتساوية للأفراد للإستفادة بأسلوب عادل من الثروة وبهذا المعنى يصبح للعدالة الإجتماعية نوع من الإمتداد لحقوق الإنسان عبر إستئصال الفقر والجوع، تطوير التعليم، المساواة بين الجنسين، محافحة وفيات الأطفال، تحسين صحة الأم، و التنمية البيئية (YaşarYakış. 2015).

العدالة الإجتماعية عبارة عن نظام إجتماعي إقتصادي يهدف إلى إزالة الفوارق الإقتصادية بين طبقات المجتمع الواحد، حيث تعمل على توفير المعاملة العادلة وتوفير الحصة التشاركية من خيرات المجتمع للجميع، وتتمثل في النفعية الإقتصادية، والعمل على إعادة توزيع (الدخل القومي، وتكافؤ الفرص) ،ليتشكل في النهاية ما يسمى بالمجتمع المدني (YaşarYakış 2011 . P-P.2-4).

ورغم تعدد مفاهيم العدالة الاجتماعية إلا أن عدد كبير من البحوث الأكاديمية،والمؤلفات العلمية تجمع على عدد من العناصر الواجب توافرها لتحقيق العدالة الاجتماعية أبرزها: المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص، التوزيع العادل للموارد والأعباء، الضمان الإجتماعي، توفير السلع العامة، العدالة بين الأجيال، وهذا ما يحاول النموذج التركي للتنمية الوصول إليه عبر الإستمرار في التطور ضمن سياقه الوطني والدولي، و أثبت نجاحه بقدرته على دمج الإسلام والديقراطية وتحقيق التنمية الإقتصادية من خلال تحقيق العدالة الإجتماعية، والعمل ضمن إطار السوق الحرة والإهتمام بالفئات المهمشة في المجتمع، وتعتبر التنمية الإقتصادية السمة الرئيسية للنموذج التركي بالإستناد على السوق الحرة والإنتاج الإقتصادي والعدالة الإجتماعية. (AhmetUysal 2015)

تعتبر السياسة الإجتماعية التركية المواطن هو الأصل في بناء المجتمع فهو الدي يصنع المجتمع الذي يكون الدولة والعلاقة بين المجتمع والدولة يجب أن تكون مبنية على العدالة؛ فالدولة مطالبة بتحقيق العدل الإجتماعي لتحافظ على قوتها داخليا وخارجيا، ومن أهم الأسس التي إرتكزت عليها التجربة النهضوية في تركيا لتحقيق العدالة الإجتماعية ما يلي: (جول 2013، ص-ص. 157-155)

1.تطبيق سياسيات إجتماعية من شأنها تحقيق السعادة لجميع المواطنين وليس لفئة معينة
2.إعداد برامج عناية خاصة بالفقراء والمسنين والأطفال والمحتاجين والعاطلين عن العمل
3.إثراء مصادر خدمات الدولة الإجتماعية وتفعيلها بالتعاون مع الإدارات المحلية للدولة المركزية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص
4.منع ممارسة التمييز ضد أي شخص بسبب الإعاقة البدنية أو الذهنية وتوفير حياة آمنة لذوي الإحتياجات الخاصة، وتحسين معيشتهم مع إعفائهم من الضرائب، وتوفير وسائل نقل خاصة بهم
5.دعم مشاريع إعادة تأهيل المتسولين وأطفال الشوارع والمشردين
6.الحفاظ على الموارد الطبيعية كي تنتفع الأجيال القادمة بها ومنع الإحتكار والقضاء على التباينات القائمة بين المناطق المختلفة وإنتاج وتوفير الخدمات التي يتم توفيرها في الأسواق وإجراء التعديلات القانونية على المستوى العام لتطبيق مبدأ الإستحقاق.

7.تحقيق الإنضباط المالي في الإنفاق الإجتماعي العام

8.جمع إدارة الضمان الإجتماعي و والمساعدات والخدمات الإجتماعية في وزارة واحدة من أجل إتخاذ التدابير اللازمة للعمل وفق معايير واحدة.

وقد حققت حكومة حزب العدالة والتنمية تحسنا كبيرا على مخصصات الميزانية للقطاعات الإجتماعية وتم تخصيص رواتب لعوائل المعاقين ومساعدة المحتاجين ومنح حق العقد الإجتماعي للموظفين، كما ارتفع مستوى الدخل الفردي وتتمثل أهم مبادئ تحقيق العدالة الإجتماعية في تركيا فيماما يلي : (معهد العربية للدراسات 2015.)

1/رفض كل أشكال التمييز التي لا تتوافق مع أسس المجتمع الديمقراطي في علاقات الفرد بالدولة التي تعتبر مؤسسة خدمية فعالة شكلها الأفراد من أجل خدمة الفرد.

2/الاستخدام الحر لجميع الحقوق السياسية يمكن الإرادة الوطنية من أن تسود.

3/ضرورة أن يكون جميع الأشخاص، والمؤسسات، والهيئات – الذين يعملون بالوظائف العامة داخل هيكل الدولة – من خلال السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية التي تستخدم حق السيادة باسم الأمة بما يوافق القانون.

4/حق الأفراد في الحياة كما يعتقدون، والتعبير عما يفكرون أمر لا يمكن أن يقبل النقاش، وأن حق وسلطة الإعلان والدعاية عن الاعتقاد والفكر بصورة موافقة للقانون هي ملك للأفراد ومؤسسات المجتمع المدني، وأن لكل فرد نفس الحقوق المتساوية والمشتركة في كل مؤسسة وفي كل مجالات الحياة.

5/ إعطاء أهمية خاصة لمفهوم الدولة الاجتماعية التي تعتبر نهجا يحقق للإنسان حياة إنسانية.

6/ دور الدولة في الاقتصاد يقتصر على التنظيم والمراقبة، كما أن عدم العدالة في توزيع الدخل، والبطالة أهم مشكلة اقتصادية واجتماعية، ويجب إتمام التحولات البنيوية اللازمة للاستفادة من الفرص التي خلقتها العولمة.

7/ الإعتماد على الديمقراطية التمثيلية القائمة على التعددية والمشاركة والمنافسة الإهتمام بمؤسسات المجتمع المدني التي لا غنى عنها في تطبيق هذه الخصائص وتأسيس إدارة عامة ذات إنتاجية وجودة وفي إجراء الرقابة عليها وإدامتها.

الخاتمة:

رغم تعدد النماذج التنموية المعاصرة مثل كل من النموذج التنموي الصيني، والنموذج التنموي الماليزي، والمكسيكي إلا أن هدفها واحد وهو تقليل الفقر وتحقيق نوع من العدالة، ويتميز النموذج التنموي التركي بكونه حقق التنمية والتقدم مع تحقيق العدالة الإجتماعية، فالتنمية بمفهومها الشامل لا بد أن تحقق العدالة الإجتماعية والعدالة الإجتماعية بمفهومها التنموي لا بد أن تدفع

عجلة التنمية الإقتصادية إلى الأمام،بحيث يتم تحقيق الكفاءة الإقتصادية والعدالة الإجتماعية معا في وقت واحد بحيث لا تطغى الكفاءة الإقتصادية على العدالة الإجتماعية ولا تطغى العدالة الإجتماعية على الكفاءة الإقتصادية.

رغم وجود مشاكل تحتاج حلول مثل التضخم وعجز الحساب الجاري والفساد والبطالة خصوصا في الشرق والجنوب التركي،إلا أن تركي اتمتلك إقتصاد قوي متزايد النمو بشكل ديناميكي ومتطور،فتركيا لديها إمكانية لتصبح من أكثر الإقتصاديات المتطورة في أوروبا بعد ألمانيا كما أنها عضو في مجموعة العشرين.

أنجزت تركيا تنمية إقتصادية، سياسية،وإجتماعية مرتبطة بالسياسات العامة والإنفتاح التجاري والتوسع الكبير في الصادرات، كما يمثل نجاح الحكومة التركية في مواجهة الأزمات الإقتصادية عبر التعاون مع المؤسسات المالية الدولية عاملا مهما في التطور الإقتصادي، وهذا ما يعزز وضع وصورة تركيا بإعتبارها " الدولة النموذج".

المراجع:

أولا: باللغة العربية:

1/ إسماعيل م،(2013) ، **التجربة التركية من أتاتورك إلى أردوغان**، ط.2.القاهرة:دارالعربي.

محمد نور الدين م، (1997)، **تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الحضارات**،لندن: رياض الريس.

2/ المديني، ت. "**السياسة الخارجية التركية الجديدة كما يراها أوغلو الموقع الإستراتيجي في الساحة الدولية**"، تم تصفح المقال بتاريخ: 2014/04/02. متحصل عليه من الموقع:

http://www.almustaqbal.com/v4/Article.aspx?Type=np&Articleid=435876

3/ النعيمي أ،(2011)، النظام السياسي في تركيا، الأردن: دار زهران.

/ بدوي، ت، **تركيا وجيوبوليتيك الطاقة: الخيارات المحتملة بعد الأزمة الأوكرانية** ،تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

4/ بريجينسكي، ز.(1999)،**رقعة الشطرنج الكبرى السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا** ، ط .1. عمان: الأهلية للنشر واتوزيع.

5/ جول، م.(2013)، **التجربة النهضوية التركية كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم؟**، ط .1.بيروت: مركز نماء للبحوث والدراسات.

6/ حسن باكير، ح. (2013). حزمة الإصلاحات الديمقراطية في تركيا: التفاعلات الداخلية والتوقعات المستقبلية، تقرير مركز الجزيرة للدراسات.

7/ خولي، م (2001) الاصلاح الداخلي في تركيا،المركز العربي للابحاث و الدراسات.

8/ عامر سعدع،"**تركيا إستكشاف المارد القادم**"، تم تصفح المقال بتاريخ: 2014/04/03. على الرابط:

http: //amersaed.blogspot.com/2010/09/blog

9/ عبد المطلب،ع.(2013).نماذج تنموية معاصرة، الإسكندرية: الدار الجامعية،

10/ غوزن رمضان ، غ، "**مجموعة العشرين والأزمة الأوروبية و تركيا العالمية**". تم تصفح الموقع بتاريخ : 2014/03/15. على الرابط:

http: //www.trtarabic.com/trtworld/ar/newsDetail.aspx?HaberKodu=5056c -4b96-824d

10/محفوظ، ع.(2012).السياسة الخارجية التركية الإستمرارية- التغيير، بيروت: المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات.

11/ محمد، أ. محددات الإستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الإقتصادية العربية دراسة مقارنة (تركيا-كوريا الجنوبية-مصر)، مصر: الدار الجامعية.

12/ ملكاوي، ع، (2013).**تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة**. ملتقى الرؤى المستقبلية العربية والشركات الدولية.

13/ نور الدين، ع. و بوديسة، م.نحو بناء إستراتيجية متكاملة للحد من البطالة وتحقيق التنمية المستدامة دراسة تحليلية لتجربة تركيا، جامعة المسيلة: مخبر الإستراتيجيات والسياسات الإقتصادية في الجزائر.

12/ تركيا بوست،الاقتصاد التركي...13 عما من النجاح ،تم تصفح المقال بتاريخ: 2015/12/01، على الرابط:

/http://www.turkey-post.net/p-81051

14/ رؤية تركية الاقتصاد التركي خلال عقد العدالة والتنمية، تم تصفح المقال بتاريخ: 2015/11/28، على الرابط:

http://rouyaturkiyyah.com

15/ معهد العربية للدراسات، بين أردوغان ومرسي والإخوان والنموذج التركي خمسة عشر فرقا، تم تصفح المقال بتاريخ : 2015/03/05. على الرابط:

http://www.alarabiya.net/ar/arabic-studies

16/ منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، تم تصفح المقال بتاريخ: 2014/06/06، على الرابط:

http: //www.invest.gov.tr/ar-SA/turkey/factsandfigures/Pages/Economy.as

ثانيا:باللغة الأجنبية:

1/ Babakr, M. **Turkey'sEconomicDevelopment: Luck or Wise Administration?**.

http://scholar.google.fr/scholar?q=.Turkey%E2%80%99s+Economic+Development:+Luck+or+Wise+Administration.

2/ Claire Taylor, C.(2008).**Turkey today**, Research Paper 08/09,December 2008, London : Library Research Papers.

3/ Nazihiçakar,"**Turkey Strategic Importanc**".

http: //sam.gov.tr/wp-content/uploads/2012/02/NezihiCakar..(28/03/2014)